مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

http://scientific-journal.sustech.edu/

مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان

اسماعيل يونس يامين و نضال محمود الرمحي

جامعة الزرقاء – الاردن

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في شركات التأمين الاردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد تم قياس مدى التطبيق من خلال مبادئ الحاكمية المؤسسية (ضمان وجود إطار فعال لحاكمية الشركات، الإفصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح، مسؤوليات مجلس الإدارة، المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، حفظ حقوق المساهمين)، وتم تصميم إستبانة، وزعت على شركات التأمين المدرجة أسهمها في بورصة عمان لعام (2015)، وبلغ عدد الشركات (24) . وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تطبيق لمبادئ الحاكمية في شركات التأمين الأردنية بشكل متوسط وأكثرها تطبيقاً مبدأ دور أصحاب المصالح وأقلها تطبيقاً مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، كما تبين وجود إطار فعال لحاكمية الشركات في شركات التأمين والتزام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بقواعد السلوك المهني خلال ممارستهم لمهامهم الوظيفية، وعدم الالتزام الفعلي بتوفير متطلبات الإفصاح والشفافية في البيانات المنشورة عنها وعدم الالتزام بمعاملة المساهمين معاملة متساوية، وعدم الحفاظ على حقوق المساهمين. ومن التوصيات المهمة أن على الشركات الالتزام بشكل فعلي أفضل بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية لديها لما لها من دور في إعادة بناء الثقة بالتقارير المالية المنشورة لها.

ABSTRACT:

The study aimed at finding the extent of applying principles of governance in the Jordanian insurance companies, enlisted in Amman Stock Exchange. The application had been measured through the principles of Institutional Governance (Ensuring an effective framework for Institutional governance, equitable treatment of shareholders, the role of stakeholders in corporate governance, disclosure and transparency, and the responsibilities of the board of directors). A questionnaire was designed and distributed to the insurance companies listed in the Amman Stock Exchange for the year (2015); whereas the number of companies amounted to (24). The study found that there is an application of the principles of governance in the Jordanian insurance companies at an average level; whereas the most applied one was the principle of the role of the stakeholders; while the least applied one was the principle of equal treatment of all shareholders. Moreover, the study revealed that there is an effective framework for institutional governance in the insurance companies; also, there is a commitment from members of the Board of Directors and managers to the rules of professional conduct during the exercise of their functions. Alternatively, they did not provide disclosure and transparency in the published data; besides the

lack of equal treatment of shareholders; and failure to protect their rights. Thus, the study calls for companies to apply the principles of institutional governance because of its role in restoring confidence in published financial reports.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية ، حاكمية التأمين، السلوك المهني، الافصاح.

المقدمة:

اننا نعيش في عالم سريع التغير والتطور بعد انتشار العولمة والانفتاح الاقتصادي بشكل واسع، ولابد للشركات من أن يكون لديها القدرة على مواكبة التطور والتقدم السريع حتى تستطيع البقاء الاستمرار أمام الشركات الاخرى، لهذا بدأت الشركات تمارس كل الطرق والاجراءات للتميز والتفوق و نجاح الخطط التنموية والحفاظ على مصالح المتعاملين معها.

لكن ما حصل من انهيار لشركات كبرى مثل شركة أنرون وشركة وورلدكوم وغيرها في عدد من الدول وما تعانيه الأسواق المالية من مشاكل أدى لزعزعة الثقة بالتقارير المالية الصادرة عن الشركات والإجراءات المتبعة في إعداد هذه التقارير، وكان لابد من وجود قواعد تحكم إعداد البيانات والتقارير المالية وهي الحاكمية وقواعدها وبتطبيق هذه القواعد تحل المشكلة القائمة بين الإدارة والمتعاملين مع مخرجات الإدارة "التقارير المالية" .(اللايذ ، 2012م).

وبسبب هذه الأحداث كان لابد من توفير ضمانات لحماية المستثمرين من التلاعب والاختلاس وقد نتج عن هذه الدراسة و الاهتمام تعاظم مفهوم الحاكمية المؤسسية corporate governance، الذي يوفر أسساً سليمة لتنظيم العلاقة بين مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين من جهة وأصحاب المصالح في الشركة والمساهمين من جهة اخرى ، مما يؤدي لتطبيق مستوى عالي من الشفافية في التعامل، ويؤدي لحماية موارد الشركات ومنع حدوث الانهيارات المالية (الطرمان،2009م).

ويعتبر الأردن من دول العالم النامية التي تتأثر بالمتغيرات المختلفة كالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تؤثر عليه شأنه شأن أي بلد آخر، لهذا كان لابد من وضع أطر للحاكمية في جميع القطاعات ومنذ عام 2004 بدأت الجهود واستمرت لينتج عنها قواعد حاكمية الشركات في عام 2008 م والتي بدأ تطبيقها عام 2009م (هيئة الأوراق المالية ، 2008 م).

إن التطبيقات العملية في اقتصادات العالم المختلفة أثبتت ضرورة وضع معايير مهنية وفنية لإدارة المؤسسات المالية ، وقد أظهرت التجارب العملية في أمريكا وروسيا ودول جنوب شرق آسيا أهمية الالتزام بمفهوم الحاكمية المؤسسية الجيدة، وشركات التأمين في الاردن تعمل ضمن قانون تنظيم أعمال التأمين وتعديلاته والأنظمة والتعليمات التي أصدرتها هيئة التأمين بمقتضاه، وقد غطت العديد من جوانب العمل في هذه الشركات، وكذلك أصدرت هيئة التأمين تعليمات الحاكمية المؤسسية في قطاع شركات التأمين في الأردن وذلك للدور الكبير الذي تلعبه معايير وقواعد الحاكمية المؤسسية في تعزيز أداء صناعة التأمين وفاعليتها في جذب الاستثمار ، وأن الالتزام بالمعايير سيكون له أثر إيجابي على أداء شركات التأمين.(الهنداوي ، 2005 ،2007م).

مشكلة الدراسة:

تعتبر حاكمية الشركات النظام الذي من خلاله توجه وتدار الشركات ويعمل هيكل الحاكمية على تحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة ، مثل مجلس الإدارة و المديرين و المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى . كما يدرس هيكل الحاكمية القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرار، (دليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية ،2014م).

ونتيجة لما للحاكمية من أهمية كان لابد من هذه الدراسة التي ستساعد في التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحاكمية على شركات التأمين الاردنية المدرجة في بورصة عمان، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي : ما مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في شركات التأمين الاردنية المدرجة في بورصة عمان؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تلتزم شركات التأمين الأردنية بالحفاظ على حقوق المساهمين وهل تعاملهم معاملة متساوية وتعطيهم حقوقهم؟
2. هل تلتزم شركات التأمين الأردنية بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتضمن مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة؟
3. هل يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون في شركات التأمين الاردنية بقواعد السلوك المهني خلال ممارستهم لمهامهم الوظيفية ؟
4. هل تلتزم شركات التأمين الأردنية بتوفير متطلبات الشفافية والإفصاح في البيانات المنشورة عنها؟

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحاكمية في شركات التأمين الأردنية.
2. التعرف على مدى تطبيق مبدأ حفظ حقوق المساهمين في شركات التأمين الأردنية.
3. التعرف على مدى تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين في شركات التأمين الأردنية.
4. التعرف على مدى تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في شركات التأمين الأردنية.
5. التعرف على مدى تطبيق مبدأ مسئوليات مجلس الادارة في شركات التأمين الأردنية.
6. التعرف على مدى تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في شركات التأمين الأردنية.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة لما للحاكمية من دور في دعم الثقة في أنشطة الشركات من خلال تحسين ممارسات الحاكمية في شركات التأمين الأردنية وما لها من دور في الحد من التلاعب في نتائج أعمال الشركات ليتم إعادة بناء الثقة بالتقارير المالية المنشورة لهذه الشركات. وتقارن هذه الدراسة بين التطبيق الفعلي لمبادئ الحاكمية للشركات وتلك المعلن عنها في التقارير السنوية لمعرفة مدى التطبيق لمبادئ الحاكمية، وتبرز أيضا أهمية هذه الدراسة من خلال مقارنة ما تم الافصاح عنه في التقارير السنوية عن قواعد الحاكمية وبين متطلبات الافصاح عن هذه المبادئ كمؤشر لقياس مدى التطبيق.

فرضيات الدراسة :

بالاعتماد على متغيرات الدراسة، وانطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها، تم صياغة الفرضيات التي يمكن اختبارها للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وفيما يلي هذه الفرضيات:

Ho: لا يوجد تطبيق لمبادئ الحاكمية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ويندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية :

Ho_1: لايوجد إطار فعال لحاكمية الشركات في شركات التأمين الأردنية

Ho_2: لا تلتزم شركات التأمين الأردنية بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

Ho_3: لا تلتزم شركات التأمين الأردنية بمعاملة المساهمين معاملة متساوية.

Ho_4: لا يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون في شركات التأمين الأردنية بقواعد السلوك المهني خلال ممارستهم لمهامهم الوظيفية.

Ho_5: لا تلتزم شركات التأمين الأردنية بتوفير متطلبات الافصاح والشفافية في البيانات المنشورة عنها.

Ho_6: لا يوجد تحديد واضح لمسؤوليات وصلاحيات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية.

نموذج الدراسة:

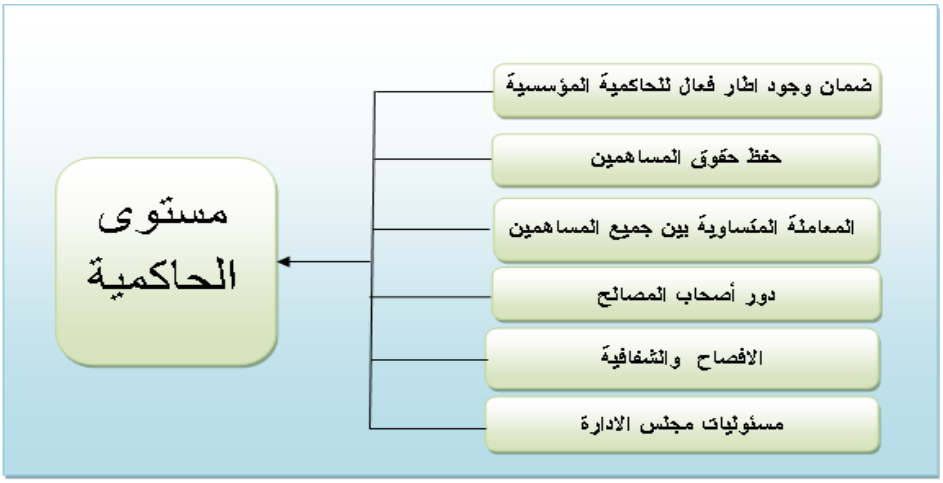

المصدر : تصميم الباحثين

الحاكمية المؤسسية:

لقد دفعت الفضائح المالية للشركات مثل شركة انرون وورلد كووم إلى ضرورة إيجاد مجموعة من المعايير والضوابط الأخلاقية والمهنية التي تعمل على تعزيز الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات التي تطرحها الشركات، وتعمل على ضبط آلية عملها وعمل الأسواق المالية. ويتم تحقيق ذلك من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحد من كافة الممارسات الرديئة التي قد تقوم بها الإدارة، وتحدد القيم الأخلاقية للممارسات السليمة، وتحافظ على حقوق المساهمين وتحقيق العدالة فيما بينهم، وتعمل على زيادة الثقة في أداء الأسواق المالية ومعالجة أوجه القصور في معاملاتها (الخضيري ، 2005 م).

والجدير بالذكر أنه لايوجد تعريف موحد للحاكمية المؤسسية حيث لا يوجد مرادف محدد لمصطلح Corporate (Governance) باللغة العربية ومن أكثر المصطلحات شيوعاً وقد اعتمده مجمع اللغة العربية في الأردن بتاريخ 8-6-2004 هو (الحاكمية المؤسسية)، وقد عرفها (الخطيب، 2009) بأنها مجموعة من الإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة. وبالتالي تهدف الحاكمية لتحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل، وذكر (سليمان، 2006) بأنها مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين، ويرى (الصاوي، 2005) بأنها الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية، ونستطيع أن نقول أنه لابد من توفر معاني أساسية في مفهوم الحاكمية المؤسسية:(1) هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي من خلالها تقوم بإدارة الشركة والاشراف

عليها وفق هيكل معين فيه مجموعة من الحقوق والواجبات الموزعة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين، (2) مجموعة من الأنظمة والقوانين للرقابة على أداء الشركات، (3) هي تنظيم للعلاقة بين مجلس الادارة والمديرين والمساهمين.

مبادئ الحاكمية المؤسسية: إن القواعد والمبادئ قد شملتها مبادئ حاكمية الشركات، والتي حاولت أن تحسن الإطار القانوني لتوجيه الأسواق المالية والشركات والمستثمرين وتجنب حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة. وقد طرحت العديد من المنظمات قواعد ومبادئ الحاكمية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي طرحت ستة مبادئ أساسية لحاكمية الشركات، وهذه المبادئ تم مناقشتها في ندوة الطاولة المستديرة للمديرين التنفيذيين لشركات الأعمال الأمريكية وقد اقترحت ستة مبادئ إرشادية للحاكمية المؤسسية وهي:(Rezaee.2003)، (1) يقوم مجلس الإدارة باختيار المدير التنفيذي للشركة (CEO) ويتولى مراقبة أنشطته والأنشطة التنفيذية للإدارة التنفيذية العليا، (2) الإدارة هي المسؤولة عن تنفيذ العمليات التشغيلية للشركة بطرق أخلاقية فعالة بهدف خلق القيمة للمساهمين، (3) الإدارة هي المسؤولة عن تحضير البيانات المالية تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بحيث تعرض بعدالة المركز المالي للشركة في تاريخ معين ونتائج عملياتها عن فترة محددة، (4) يرتبط مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق بمؤسسة تدقيق مستقلة للقيام بأداء أعمال تدقيق البيانات المالية للشركة، (5) يجب أن تحافظ مؤسسة التدقيق على استقلالها الحقيقي والظاهري وتدير أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً (GAAS) وتقوم بتبليغ مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق، عن أي أهتمامات تتعلق بجودة ونزاهة عملية الإبلاغ المالي، (6) تقع مسؤولية التعامل مع الموظفين بعدالة ومساواة على عاتق الشركة.

ونستطيع القول بأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أولى المنظمات التي ناقشت وبحثت في موضوع الحاكمية فقامت باصدار (مبادئ التحكم المؤسسي) عام 1999 ثم قامت بتطوير المبادئ التي تتعلق بالحاكمية في عام 2004 وقد أخذت أغلب الدول بهذه المبادئ وهي: (1) ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية: يجب أن يتم وضع إطار للحاكمية المؤسسية يكون متوافق مع حكم القانون و أن يشجع على شفافية و كفاءة الأسواق وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، (2) حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: يجب أن يوفر إطار الحاكمية المؤسسية الحماية للمساهمين وأن يساهم في مساعدتهم على ممارسة حقوقهم وهي: اختيار مجلس الإدارة، نقل ملكية الأسهم، مراجعة القوائم المالية، الحصول على عائد من الأرباح، حق المساهمين في المشاركة الفاعلة في اجتماعات الجمعية العامة، (3) المعاملة المتساوية للمساهمين: بحيث يتم معاملة المساهمين بشكل متساو بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب و ينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض إذا تم الاعتداء على حقوقهم القانونية، (4) دور أصحاب المصالح في طرق ممارسة سلطة الإدارة بالشركة: يجب أن يقر و يؤكد إطار الحاكمية المؤسسية بحقوق أصحاب المصالح وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح لخلق الاستثمارات وفرص العمل، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء، (5) الإفصاح والشفافية: وهنا يجب أن يضمن إطار الحاكمية المؤسسية الإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة و دور مراقب الحسابات، (6) مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل التوجيه والارشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة على الإدارة التنفيذية و هيكل مجلس الإدارة ومهماته الرئيسية.

مقومات نظام الحاكمية المؤسسية: يوجد للحاكمية المؤسسية عدة مقومات منها: (مطر،٢٠٠٣): وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق الأعضاء وواجباتهم مثل حــق التــصويت، وحــق انتخاب أعضاء مجلس النقابة وحق تعيين وعزل مراقب

الحسابات. كما توضح بالمقابـــل حقـــوق المجتمع على النقابة وواجباتهم تجاهها ، ووجود رؤيا Vision واضحة تحدد معالم استيراتيجية النقابة مع الأدوات التي تكفل تحقيـــق هذه الرؤيا وذلك من خلال ترجمتها إلى خطط وأهداف قصيرة وبعيدة المدى، ووجود هيكل تنظيمي واضح يحدد كلاً من مناطق الـــسلطة ومنـــاطق المـــسؤولية، يعـــززه مجموعة من الأنظمة مثل: نظام داخلي للنقابة، ونظام للرقابة الداخلية ثم بعد ذلك والأهـــم نظـــام محاسبة المسؤولية الذي يوفر مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية التي تخدم كمعيار للمساءلة وتقـــويم الاداء، ووجود لجنة تدقيق Audit Committee لها من الصلاحيات ما يكفل لهـــا وفـــي منـــاخ ديمقراطي حق ممارسة دورها الرقابي على أعمال مدققي النقابة الداخلي والخارجي والحق في متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارات النقابات بتنفيذ ما تحويه تلك التقـــارير من مقترحات وتوصيات، ووجود نظام فعال للتقارير Reporting system يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء النقابة ليس لإدارتها وأعضائها فحسب، بل أيضاً لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة للنقابة في اتخاذ القرارات وذلك مثل: المقرضين والعملاء والموظفين والجهات الحكومية ذات المصلحة.

الحاجة لتدعيم قواعد حاكمية الشركات في الأردن :إن الخسائر الفادحة في رؤوس أموال الشركات في الأردن أدت إلى فسخ عقود الكثير من الشركات وتصفيتها وتآكل حقوق المساهمين لأسباب كثيرة منها سوء الإدارة أو الفساد المالي والتلاعب بالبيانات الذي كان يؤدي لإحالة الكثير من الشركات للقضاء. ومن هنا كان لابد من التأكيد على الالتزام بقواعد الحاكمية المؤسسية في الأردن لتعود بالفائدة على الشركات، المساهمين، والاقتصاد الأردني. ومن فوائد الحاكمية (دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان،2014) بالنسبة للشركات: المساعدة على استمرار الشركة في العمل في جو تنافسي، وتحسين فرص الحصول على رأس المال ودخول أسواق المال، وتبني الممارسات الجيدة للحاكمية التي تؤدي إلى نظام أفضل للرقابة الداخلية وقدر أكبر من المساءلة وتحقيق هوامش ربح أفضل. أما بالنسبة للمساهمين: الممارسة الجيدة للحاكمية توفر للمساهمين اماناً أكثر على استثماراتهم، وتضمن تعريف المساهمين بشكل واف بالقرارات المتخذة والمتعلقة بالمسائل الجوهرية كتعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس وبيع الأصول وغيرها.

الدراسات السابقة:

دراسة : المناصير،(2013م) :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة إلى الوقوف على مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات عن طريق مقارنة افصاحات شركات الخدمات الواردة في التقارير السنوية مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق، ثم تلاها مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين، وفي المرتبة الثالثة قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة ، وأخيراً اجتماعات الهيئة العامة. ومن التوصيات التي أكد عليها الباحث: العمل على تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين لما لها من أثر على العائد على الأصول والعائد للسهم الواحد.

دراسة : الشحادات وعبد الجليل،(2012م):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان وقياس أهمية كل مبدأ من مبادئ الحاكمية بالنسبة للمستثمر. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المستثمرين مهتمين بمستوى افصاح الشركات المساهمة العامة الأردنية ، ومستوى التزام الشركات بالمساواة بين المساهمين والمحافظة

على حقوقهم ، وبينت الدراسة أن هناك فروقات بين آراء عينة الدراسة حول أهمية تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية.

دراسة : جبير (2008م) :

هدفت هذه الدراسة لقياس مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادى الحاكمية المؤسسية، وتوصلت هذه الدراسة إلى التزام نقابة المهندسين الأردنيين بشكل عام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، حيث تلتزم بالحفاظ على حقوق الأعضاء ومعاملتهم معاملة عادلة بمستوى متوسط ، كما تلتزم بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح بمستوى متوسط، وكذلك الحال بالنسبة لتحديد مسؤوليات وصلاحيات مجالس النقابة والإدارات التنفيذية فيها. أما بالنسبة لمبدأ توفير متطلبات الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات التي تنشرها للغير فإنها تلتزم به بمستوى عال، ويلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون التنفيذيون بقواعد السلوك المهني التي يجب عليهم مراعاتها بمستوى عال.

دراسة : (Dey ,2005) :

هدفت لمعرفة مدى جودة الحاكمية المؤسسية وفهم المستثمرين لمصداقية التقارير المالية تحديداً. وقد بحثت الدراسة العلاقة بين جودة الحاكمية المؤسسية ومصداقية الأرقام المذكورة في التقارير المالية مع الأخذ في الاعتبار تفاوت مستوى التكلفة التي تتحملها الشركة لتطبيق الحاكمية المؤسسية. وقامت الدراسة بقياس جودة حاكمية الشركات عن طريق مدى الالتزام بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات ، وهذه المبادئ تم شملها ب23 إجراء تمثل المتغيرات المستقلة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أهم المبادئ التي تزيد من جودة الحاكمية ومصداقية التقارير المالية هي استقلالية رئيس مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، مسؤوليات مجلس الإدارة، فاعلية لجنة التدقيق، وحقوق حاملي الأسهم.

دراسة : (Mardjono,2005) :

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أسباب إخفاق الشركات العالمية والاسترالية التي ارتبطت بانحراف أفضل الممارسات موضحاً كيف تستطيع الشركات أن تعتمد على تطبيق الحاكمية المؤسسية لتحقيق الاستمرارية، وتميز كيف يؤدي وجود مبادئ الحاكمية المؤسسية وعدم وجودها في نجاح واستمرارية الشركات. وقد اعتمدت الدراسة على عمل مقارنة لنتائج ونظريات سابقة للحاكمية المؤسسية للشركات وعلى استمراريتها في الفترة ما بين 1998–2004 مع الدليل التجريبي لما حدث في شركتي (Enron, HIH) حيث قامت بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية الجديدة عليها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركتين طبقتا مبادئ الحاكمية بالشكل النظري فقط بمعنى أنهما عند التنفيذ العملي فشلتا في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية ، حيث تم مخالفة جميع مبادئ الحاكمية المؤسسية من قبل المؤسستين .

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي بدراسة الأدبيات التي تناولت موضوع الحاكمية المؤسسية، وذلك بغرض بناء الإطار النظري للدراسة، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب الميداني لجمع البيانات من خلال الرجوع إلى التقارير المالية لعينة الدراسة وتحليلها إحصائياً لاختبار فرضيات الدراسة، وتفسيرها وإيضاح الجوانب المختلفة للوصول إلى استنتاجات تُسهم بتحديد مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في شركات التأمين الاردنية.

مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحثون بإجراء المسح الشامل لمجتمع الدراسة والبالغ (24) شركة تأمين مساهمة مدرجة في بورصة عمان لعام (2015) والمتمثلة بقطاع التأمين، وقد تم دراسة مجتمع الدراسة بالكامل حيث اخذت شركات التأمين المدرجة في السوق

الاول والبالغة (10) شركات، كما شملت شركات التأمين المدرجة في السوق الثاني والبالغة (10)، وأيضا شركات التأمين المدرجة في السوق الثالث والبالغة (4)، علما بأنه يُشترط لإدراج أسهم الشركة في السوق الاول: (أ) أن يكون قد مضى عام كامل على الأقل على إدراج أسهمها في السوق الثاني. (ب) أن لا يقل صافي حقوق المساهمين في الشركة عن (100%) من رأس مالها المدفوع. (ج) أن تكون الشركة قد حققت أرباحاً صافية قبل الضريبة في سنتين ماليتين على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي تسبق نقل الإدراج، على أن لا يقل معدل صافي أرباح الشركة قبل الضريبة لآخر ثلاث سنوات عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع. (د) أن لا تقل نسبة الأسهم الحرة في الشركة إلى رأس مالها المدفوع بتاريخ إنتهاء سنتها المالية عن (10%) إذا كان رأس مالها المدفوع أقل من (50) مليون دينار، ويستثنى من ذلك الشركات التي يساوي أو يزيد رأس مالها المدفوع عن (50) مليون دينار. (هـ) أن لا يقل عدد مساهمي الشركة بتاريخ إنتهاء سنتها المالية عن (100) مساهم. (و) أن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن (5) مليون دينار. اما شروط الادراج في السوق الثاني (أ) إصدار الشركة لبيانات مالية مدققة لسنة مالية واحدة على الأقل تظهر نشاطاً تشغيلياً. (ب) أن لا يقل صافي حقوق المساهمين في الشركة عن (50%) من رأسمالها المدفوع. (ج) أن لا تقل نسبة الأسهم الحرة في الشركة بتاريخ إنتهاء سنتها المالية عن (5%) من رأسمالها المدفوع للشركات التي يقل رأسمالها عن (10) مليون دينار ويستثنى من ذلك الشركات التي يساوي أو يزيد رأسمالها عن (10) مليون دينار. (د) عدم وجود تحفظات جوهرية أو شكوك حول قدرة الشركة على الإستمرار في ممارسة نشاطها ضمن تقرير المدقق الخارجي لحسابات الشركة والمتعلق بأحدث بيانات مالية. اضافة الى ذلك ان يكون قد مر على ادراجها في السوق الثالث سنة كاملة. (تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان)

جدول رقم (1) : مجتمع الدراسة

السوق	العدد	النسبة
الأول	10	%41.7
الثاني	10	%41.7
الثالث	4	%16.6
المجموع	24	%100

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

قياس متغيرات الدراسة:

لقد تم جمع البيانات الإحصائية بواسطة استبانه، تم تطويرها لأغراض هذه الدراسة حيث غطت مبادئ الحاكمية، ومستوى تطبيقها، وتم تصميم الاستبانة من جزئين، يتكون الجزء الأول من مجموعة من الأسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن المجيب من حيث المؤهل العلمي، والتخصص ، وسنوات الخبرة، أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد اشتمل على عدد من الأسئلة، تشكل في مجموعها المبادئ التي تحدد مستوى التطبيق في شركات التأمين الأردنية، وتم في هذا الجزء استخدام مقياس ليكرت ذي الدرجات الخمس من الدرجة رقم (5) للإجابة عن تطبيق المبدأ بدرجة عالية جداً، إلى الدرجة رقم (1) للإجابة عن تطبيق المبدأ بدرجة منخفضة جداً. وقد تم قياس مستوى التطبيق من خلال المبادئ وأعطي كل مبدأ وزن مرجح تمثل في مجموعها مستوى التطبيق كما يلي:

جدول رقم (2) : الأوزان المرجحة لمبادئ الحاكمية في شركات التأمين الاردنية

البعـــــــــــــــد	الوزن المرجح*	عدد الأسئلة في كل بُعد

مبدأ ضمان وجود اطار فعال لحاكمية الشركات	%16.66	13-1
مبدأ حفظ حقوق المساهمين	%16.66	24-14
مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين	%16.66	29-25
مبدأ دور أصحاب المصالح	%16.66	40-30
مبدأ الافصاح والشفافية	%16.66	55-41
مبدأ مسئوليات مجلس الادارة	%16.66	69-56
مبادئ الحاكمية	%100	69

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

وقد تم تحديد أوزان الأبعاد بشكلٍ متساوٍ؛ لإن الهدف من هذا الأسلوب هو تحويل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان من بيانات فئوية إلى بيانات كمية يسهل استخدامها في عمليات التحليل.

خطوات قياس مستوى تطبيق الحاكمية

- **الخطوة الأولى:** إعطاء فئات الإجابة في الاستبانة فئات متساوية، ومن ثم تم أخْذُ المتوسط لكل فئة بحيث يمثل قيمة الفئة كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (3) : قيم الإجابات المستخدمة في قياس مستوى تطبيق مبادئ الحاكمية في شركات التأمين الاردنية

الفئة	بدرجة عالية جدا 100 -81	بدرجة عالية 80-61	بدرجة متوسطة 60-41	بدرجة منخفضة 40-21	بدرجة منخفضة جدا 20 -1
متوسط الفئة	2/(100+81)	2/(80+61)	2/(60+41)	2/(40+21)	2/(20+1)
قيمة الفئة	90.5	70.5	50.5	30.5	10.5

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

- **الخطوة الثانية:** لحساب مستوى كل مبدأ تم جمع قيم الإجابات، وتقسيمها على (عدد الأسئلة لكل مبدأ) مضروبا في مئة كما يلي:

مستوى الحاكمية لكل مبدأ = (مجموع قيم إجابات الأسئلة لكل مبدأ / عدد الأسئلة لكل مبدأ)×100

- **الخطوة الثالثة:** ضرب ناتج المعادلة السابقة في الوزن المرجح لكل مبدأ من أوزان مبادئ الحاكمية.
- **الخطوة الرابعة:** الوصول إلى القيمة الكلية لمستوى الحاكمية لكل شركة من خلال جمع ناتج المبادئ.

تم احتساب فئات مستوى تطبيق الحاكمية بتصنيف شركات التأمين وفق مستوى تطبيق الحاكمية إلى ثلاث مجموعات متساوية (مستوى تطبيق مرتفع، ومستوى تطبيق متوسط، ومستوى تطبيق منخفض) وفقا للطريقة الحسابية التالية:

تم احتساب مدى الفئة الواحدة كما يلي: (90.5-10.5)/3= 26.7

جدول رقم (4) : عدد المؤسسات حسب فئات الحاكمية المختلفة

الفئة	الحد الأعلى للفئة	من ــ إلى	عدد شركات التأمين
المنخفضة	37.2 = 26.7 + 10.5	37.2 -10.5	0
المتوسطة	63.9 = 26.7 + 37.2	63.9 -37.2	17
المرتفعة	90.5 = 26.7 + 63.9	90.5 - 63.9	7

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

صدق الأداة وثباتها:

وللتأكد من الصلاحية الإحصائية للاستبانه تم استخدام اختباري الصحة (Validity) والثبات (Reliability) ويبين إختبار الصحة، مدى قدرة الإستبانه على رصد المتغيرات التي وضعت من أجلها؛ اما ثبات الأداة فيعتبر لقياس مدى الحصول على البيانات ذاتها لو كررت الإستبانه أكثر من مره. لذا تم إستخدام مقياس ألفاكرونباخ (Alpha Cronbachs) لتحديد نسبة الثبات، حيث سيقبل الإستبيان اذا كانت نسبة الثبات تفوق 60% (Sekaran, 2013). وبالتحليل وجد أن نسبة الثبات تساوي 94% وبالتالي يمكن اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

إختبار فرضيات الدراسة :

تم إختبار مستوى تطبيق شركات التأمين الأردنية لمبادئ الحاكمية، حيث تم اختبار الفرضية الرئيسية والتي مفادها: لا يوجد تطبيق لمبادئ الحاكمية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وعند إختبار الفرضية العدمية، مقابل الفرضية البديلة والتي يمكن التعبير عنها رياضياً $[H_0 : \mu \prec 55\%]$، $[H_1 : \mu \succ 55\%]$، بحيث ستقبل الفرضية البديلة إذا كان متوسط تحقيق الشركات لهذا المعيار يفوق (55%)، وعند إختبار تلك الفرضية تبين مايلي:

جدول رقم (5) : نتـــائج إختبار تحقيق معايير الحاكمية

المبدأ	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T-test
مبدأ ضمان وجود اطار فعال لحاكمية الشركات	63.675	6.4810	6.557
مبدأ الافصاح والشفافية	55.7449	8.100	0.450
مبدأ دور أصحاب المصالح	67.083	7.410	7.988
مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	56.06	8.194	0.634
مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين	55.231	7.886	0.143
مبدأ حفظ حقوق المساهمين	62.103	4.720	7.371

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

* قيمة T الجدولية df= n-1=23 ومعنوية $\alpha 5\%$ هي: $|T| = 1.714$

يبين الجدول السابق مستوى تطبيق الحاكمية في شركات التأمين الأردنية، حيث تتكون من ستة مبادئ هي: ضمان وجود اطار فعال لحاكمية الشركات، الافصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح، مسؤوليات مجلس الإدارة، المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، حفظ حقوق المساهمين . نلاحظ أن الأوساط الحسابية لتحقيق مبادئ الحاكمية جميعها يفوق 55% بإنحراف معياري منخفض، فمثلاً يتم تحقيق مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين بنسبة متوسطة 55.231% وبإنحراف معياري 7.886 ، وعند إختبار الفرضية العدمية بعدم وجود تطبيق لمبادئ الحاكمية في شركات التامين الاردنية مقابل الفرضية البديلة. والتي يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي: $[H_0 : \mu \prec 55\%]$ مقابل $[H_1 : \mu \succ 55\%]$ ولإختبار الفرضية السابقة تم إستخدام إختبار (One Sample T-Test). وكانت النتائج كما يلي:

مبدأ ضمان وجود اطار فعال لحاكمية الشركات: وُجِدَ أن قيمة T المحسوبة 6.557 أما قيمة T الجدولية عند درجات حرية (n-1)=23 و معنوية $\alpha = 0.05$ هي: $T_{0.95,23} = 1.714$ وبما أن قيمة $|T|$ المحسوبة هي أكبر من قيمتها الجدولية وهي تقع ضمن المنطقة الحرجة، وخارج منطقة قبول الفرضية العدمية؛ إذاً نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ومفادها وجود اطار فعال لحاكمية الشركات في شركات التأمين الاردنية.

مبدأ الإفصاح والشفافية: وجد أن قيمة T المحسوبة هي: 0.450 وهي أصغر من قيمتها الجدولية، وهي تقع ضمن منطقة قبول الفرضية العدمية؛ إذاً نقبل الفرضية العدمية ومفادها لاتلتزم شركات التأمين الأردنية بتوفير متطلبات الافصاح والشفافية في البيانات المنشورة عنها.

مبدأ دور أصحاب المصالح: وجد أن قيمة T المحسوبة هي: 7.988 وهي أكبر من قيمتها الجدولية وهي تقع ضمن المنطقة الحرجة، وخارج منطقة قبول الفرضية العدمية؛ إذاً نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ومفادها يلتزم أعضاء مجالس الإدارة والمديرون في شركات التأمين الأردنية بقواعد السلوك المهني خلال ممارستهم لمهامهم الوظيفية.

مبدأ مسئوليات مجلس الادارة: وجد أن قيمة T المحسوبة هي 0.634 وهي اصغر من قيمتها الجدولية وهي تقع ضمن منطقة قبول الفرضية العدمية؛ إذاً نقبل الفرضية العدمية ومفادها لايوجد تحديد واضح لمسؤوليات وصلاحيات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية.

مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وجد أن قيمة T المحسوبة هي 0.143 وهي أصغر من قيمتها الجدولية وهي تقع ضمن منطقة قبول الفرضية العدمية ومفادها لاتلتزم شركات التأمين الأردنية بمعاملة المساهمين معاملة متساوية.

مبدأ حفظ حقوق المساهمين: وجد أن قيمة T المحسوبة هي 7.371 وهي أكبر من قيمتها المجدولة وهي تقع ضمن المنطقة الحرجة، وخارج منطقة قبول الفرضية العدمية؛ إذاً نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ومفادها تلتزم شركات التأمين الأردنية بالحفاظ على حقوق المساهمين.

النتائج :

1. شركات التأمين الأردنية تطبق مبادئ الحاكمية بدرجة متوسطة حيث كان تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح أفضلها، يليه مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحاكمية الشركات ثم مبدأ حفظ حقوق المساهمين، ويليه مبدأ الإفصاح والشفافية، وأخيراً مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.
2. تبين وجود إطار فعال للحاكمية في شركات التأمين الأردنية، كما يوجد التزام لدى أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بقواعد السلوك المهني خلال ممارستهم لمهامهم الوظيفية، وتلتزم الشركات بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.
3. لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمديرون في شركات التأمين الأردنية بقواعد السلوك المهني خلال ممارستهم لمهامهم الوظيفية، ولا تلتزم الشركات بتوفير متطلبات الإفصاح والشفافية في البيانات المنشورة عنها بشكل فعلي، كما لا تلتزم بمعاملة المساهمين معاملة متساوية.

التوصيات :

1. يجب على شركات التأمين الأردنية أن تحرص على تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية بشكل فعلي مقارنة بما تعلن عن التزامها بتطبيقه في التقارير السنوية، لما لها من دور في الحد من التلاعب في نتائج الأعمال وذلك ليتم إعادة بناء الثقة بالتقارير المالية المنشورة لهذه الشركات.
2. العمل على نشر مفهوم الحاكمية المؤسسية بشكل أكبر وتوضيح آثاره الإيجابية من خلال إصدار النشرات التعريفية وعمل الدورات، للحصول على تطبيق أفضل للمبادئ.
3. حث الشركات على الالتزام بشكل صحيح وفعلي خاصة بقواعد السلوك المهني خلال ممارسة الإدارة والمديرين لمهامهم الوظيفية، والالتزام الكامل بتوفير متطلبات الإفصاح والشفافية في البيانات المنشورة عنها، ومعاملة المساهمين معاملة متساوية.

4. التوصية بالمزيد من الدراسات والأبحاث لقياس مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في شركات التأمين الأردنية للتأكد من تطابق التطبيق النظري مع التطبيق العملي في الشركات.

المراجع :

1. بشير، محمد خير، (2006م) ، "الاحصاء بمساعدة برمجية SPSS ، دار المريخ.
2. الجبير، اياد ، (2008م)، مدى التزام النقابات المهنية الاردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
3. الخضيري أحمد محسن، (2005م)، "حوكمة الشركات "، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر ، ص47 – 53 .
4. الخطيب ، خالد (2009م) ، تاثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، مؤتمر ادارة منظمات الاعمال ، جامعة العلوم التطبيقية ، الاردن .
5. دليل قواعد حوكمة الشركات – هيئة الاوراق المالية –2008 – عمان ،الاردن .
6. دليل قواعد حوكمة الشركات – هيئة الاوراق المالية –2014– عمان ،الاردن .
7. سليمان، محمد مصطفى(2006م): حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري ،الدار الجامعية، الاسكندرية.
8. الشحادات ، محمد قاسم ، عبدالجليل ،توفيق حسن (2012م) (أثر تبني الشركات المساهمة العامة الاردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان)المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، عدد 1 مجلد 8،ص 1–21.
9. الصاوي، عبد الحافظ ، (2005م) الحوكمة...الحكم الرشيد للشركات ، مقالة منشورة في الموقع الالكتروني www.hawkma.com
10. الطرمان، أنس،(2009م)، دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، رسالة ماجستير،جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن
11. العبد ، جلال ، (2006م) ، حوكمة الشركات ماذا تعني ؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الاسهم ، مجلة عكاظ، العدد 2009م .
12. اللايذ، الشوبكي، الحمدان (2012م) ، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية ، مجلة التقني ،عدد4.
13. مبادئ التحكم المؤسسي (OECD , 2004) .
14. مطر، محمد، (2003م)، دور الافصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي ، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين ، عمان، 24–25 ايلول .
15. المناصير ،عمر عيسى (2013م) ، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية ، رسالة ماجستير ،حزيران 2013، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء، الاردن.
16. الهنداوي، باسل ، (2005م) ، ندوة بعنوان :الحاكمية المؤسسية في قطاع التأمين، مجلة ايلاف، موقع الكتروني،(2007) مقالة منشورة.

17. يحياوي، بوسلمة ، (2012م) ، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الاداء المالي للشركات ، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

18. Anca, P. (2012),Corporate Governance : Principles and Regulations, Journal of electrical and electronics engineering, PP.155-158(2012)

19. Dey Aiyesha,(2005), Corporate Governance and financial Reporting Credibility, A Dissertation for the degree of doctor of philosophy in the University of Northwestern, Unpublished

20. Mardjono, Amerta,(2005),A tale of corporate governance lessons why firms fail), Managerial Auditing Journal, vol.20,no.3, PP 272-283.

21. Rezaee, Z. Kingsley ,O.O and Mimmier, G.(2003), Improving Corporate Governance: The Role of Audit Committee Disclosures, Managerial Auditing Journal.Vo1.18 Issue 6/7, pp: 530-537.

22. Sekaran, U.,"Research Methods for Business: A Skill-Building Approach", Fourth Edition, John Wiley & Sons,2013.